مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/3/25

لماذا تفتح أوروبا أبوابها للصين؟

قراءة في التقارب الفرنسي – الصيني

د. مؤيد جبير

● مقال رأي

لماذا تفتح أوروبا أبوابها للصين؟ قراءة في التقارب الفرنسي – الصيني

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية

د. مؤيد جبير / جامعة الأنبار/ كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

ربما يبدو من غير المتوقع أن تتجه بعض الدول الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا، نحو تعزيز علاقاتها الاستثمارية مع الصين، لا سيما بالنظر إلى التباين الأيديولوجي الواضح بين الجانبين. لكن هذه الخطوة لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات الجيوسياسية الأخيرة، ولا سيما التعامل الأميركي مع أوروبا خلال فترة رئاسة دونالد ترامب. إذ تتسم السياسة الأميركية بمنطق المنفعة المؤقتة والمصالح الأحادية، بدلاً من الشراكة الثابتة والدائمة. هذا السلوك ظهر في التهديدات المتكررة بفرض تعريفات جمركية أعلى على السلع الأوروبية، الأمر الذي وضع العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على المحك، وخلق حالة من عدم اليقين بشأن الثقة الاستراتيجية التقليدية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

يبدو أن الأوروبيين باتوا ينظرون إلى الولايات المتحدة كشريك ضروري أكثر من اعتبارها حليفاً موثوقاً، ما أدى إلى تراجع ثقتهم بالحماية الأمريكية التقليدية، وأظهر ميلاً واضحاً نحو تبنّي سياسات أكثر واقعية وبراغماتية في تعاملاتهم الدولية، بدل وضع كل توقعاتهم في الاعتماد الكامل على واشنطن.

وهكذا، فإن ما قد يُفسَّره البعض على أنه (انفتاح أيديولوجي) على الصين، هو في الواقع ليس سوى نتيجة لسلسلة من التقلّبات في السياسات الأمريكية تجاه الدول الأوروبية، مما قد يزيد من احتمالية فقدان الولايات المتحدة دور (الضامن الأوحد) للسلام والتعاون في النظام الدولي المعاصر. إن إدراك أوروبا لواقعها اليوم يدفعها، بلا شك،

إلى إعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية وتوسيع خياراتها الاقتصادية والتجارية في مواجهة بيئة دولية متسمة بالتقلبات المستمرة وعدم اليقين.

ولماذا فرنسا بالذات؟ الدور القيادي والخصوصية الفرنسية في التوجه نحو الصين

في المشهد الدولي الراهن، تحتل فرنسا موقعاً لا يشبه (ببساطة) بقية العواصم الأوروبية؛ فهي ليست مجرد لاعب صغير ضمن الاتحاد الأوروبي، بل هي فاعل يمتلك ذاكرة تاريخية وسياسية تشكلان طريقة رؤيتها السياسية للعالم. فعلى مدى عقود، لم تكن دعوات باريس نحو استقلالية القرار مجرد عبارات دبلوماسية، بل يمكن عدّها امتداداً لفكر ديغولي بامتياز، يرى أن فرنسا —وأوروبا من خلفها— لا يجب أن تكونا رهينتين لهيمنة قوة خارجية، حتى لو كانت حليفة تاريخية.

هذا الإرث الفكري، الذي جعل باريس منذ زمن طويل ترفض أن تكون مجرد (محمية) تحت مظلة قوى أخرى، يمكن أن نجد له ترجمة حديثة في مفاهيم مثل (السيادة الأوروبية) و(الاستقلال الاستراتيجي) التي أخذ يكرّرها الرئيس إيمانويل ماكرون في مناسبات عدة، معتبراً أن أوروبا لا تستطيع البقاء قوة فاعلة إذا عاشت تحت ظل تبعية دائمة للولايات المتحدة أو لأي قوة أخرى.

في هذا السياق، لا ينظر الخطاب الفرنسي – خطاب السياسة الخارجية – إلى الصين بوصفها شريكاً أيديولوجياً مشتركاً، أو حليفاً عسكرياً جديداً، بل ينظر إليها نظرةً ذات أبعاد متعددة، في مقدمتها أن الصين أخذت تمثل متغيراً استراتيجياً وفاعلاً أساسياً في نظام دولي متعدد الأقطاب. وعليه، فإن باريس ترى اليوم – انطلاقاً من تفردها ونزعتها الاستقلالية عن التبعية لأي طرف – في تعزيز العلاقات مع بكين فرصة لتعميق استقلال القرار الأوروبي، الذي لم يعد يرتبط فقط بالتجارة والاستثمار، بل أيضاً بإعادة صياغة مكانة أوروبا في نظام عالمي يرى فيه الفرنسيون أن الاعتماد الكلي على واشنطن ليس ضماناً للمصالح الأوروبية في كل ظرف.

فضلاً عن قناعة باريس بقدرة الصين على لعب دورٍ مساعد أو ضاغط على روسيا لإنهاء حربها مع أوكرانيا. هذا المنظور الذي تعتمده فرنسا يتمايز بوضوح عن نموذج القوى الكبرى في الغرب، ليس لأنه يتجاهل الاختلافات الفكرية أو القيمية بينها وبين الصين، بل لأنه يفضل عقلانية العلاقات الاستراتيجية على الانجرار إلى اختيارات ثنائية صارمة.

ولهذا، ليس من قبيل المصادفة أن يُنظر إلى الزيارات المتكررة لماكرون إلى الصين على أنها جزء من مشروع أوسع لإثبات أن باريس يمكن أن تكون (صوتاً عقلانياً) في أوروبا يتعامل مع القوى العالمية الكبرى بشروط واضحة، لا بشعارات جاهزة. هذه الزيارات يمكن أن ترسل رسالة متعددة: أولاً، أن فرنسا مستعدة للتعاون مع الصين في مجالات تتلاقى فيها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، وثانياً، أن

أوروبا لا تريد أن تُجبر على الوقوف في زاوية واحدة ضمن صراع بين قوتين عظمتين. وبعبارة أخرى، تعبر باريس عن رؤية ترى أن السيادة ليست متعارضة مع الشراكات الاقتصادية والتجارية، بل تكمن في اختيار تلك الشراكات بشروط تعزز القدرة الذاتية، وليس الارتباط الأعمى أو التبعية المطلقة لهذا الطرف أو ذاك.

وهذا ما يميّزها أيضاً عن النظرة الألمانية التقليدية، التي تميل إلى الحذر الاقتصادي المدروس في علاقتها مع بكين؛ فبينما تولي برلين اهتماماً بالغاً بالحفاظ على استقرار سلاسل التوريد وتجنّب المخاطر الاقتصادية، تتبنى باريس منهجاً استراتيجياً أوسع نطاقاً يوازن بين المصالح الاقتصادية والقناعات السياسية في الوقت نفسه. وفي هذا التوازن —الذي يجمع بين العقلانية العملية والحوكمة الفكرية— يمكن تفسير توجه فرنسا نحو الصين ليس كخيانة للقيم الغربية، بل كصرخة استراتيجية تفيد بأن أوروبا قادرة على تشكيل محور مستقل في النظام الدولي، يختار أصدقاءه وشراكاته وفق مصلحة واضحة وآفاق بعيدة.

ما دلالات هذا الانفتاح؟ القراءة الاستراتيجية والجيوسياسية

تقوم هذه القراءة على الدلالات التالية:

أولاً: إعادة تعريف موقع أوروبا في النظام الدولي: من تابع إلى فاعل مستقل

إن الانفتاح الأوروبي على الصين لا يعبر فقط عن اهتمام اقتصادي

أو تجاري، بل عن تحوّل في تصور أوروبا لدورها في النظام الدولي. فلم تعد القارة الأوروبية ترى نفسها مجرد (ذيل استراتيجي) إذا جاز الوصف يتبع واشنطن في كل خطوة، بل هي اليوم قوة تسعى إلى صياغة موقعها الخاص في عالم متعدد الأقطاب.

وعلى هذا الأساس، فقد طرحت في السنوات الأخيرة العديد من الوثائق الأوروبية التي تتحدث عن مفهوم الاستقلال الاستراتيجي (Strategic Autonomy) كمبدأ أساسي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. يهدف هذا المفهوم إلى تمكين الاتحاد من اتخاذ قرارات مستقلة في مجالات الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا، دون الاعتماد المفرط على أي قوة خارجية. وقد شاع هذا المفهوم ليس فقط كأيديولوجيا نظرية، بل كإطار عمل عملي بدأ النفاذ إلى استراتيجيات الاتحاد في التعامل مع الصين والولايات المتحدة على حد سواء، وأن تكون حلقة وصل فاعلة بينهما بدلاً من أن تكون مجرد تابع لأحدهما، مع الاحتفاظ بالقدرة على الدفاع عن مصالحها وقيمها الخاصة في عالم يتجه نحو توازنات جديدة.

ثانياً: نهاية مرحلة الاصطفاف الغربي الصارم: التمايز داخل التحالف الغربي

أحد أبرز دلائل الانفتاح الأوروبي على الصين هو بروز التمايز داخل التحالف الغربي ذاته، لا سيما في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا. ففي حين تدفع الولايات المتحدة نحو سياسات احتوائية أكثر صرامة تجاه الصين، ترى بريطانيا والدول الأوروبية — ومنها فرنسا وألمانيا

— أن هذا النهج قد يضر بمصالحها الصناعية والاقتصادية، ما ينعكس سلباً على النمو والابتكار داخل السوق الأوروبية.

هذا التمايز لا يعني رفض التحالف مع واشنطن، لكنه يدل على رغبة في صياغة نهج أكثر توازناً؛ نهج يجمع بين التعاون مع الولايات المتحدة في المجالات الأمنية الحساسة، والمنافسة والتفاعل عملياً (pragmatically) مع الصين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. إن هذا التمايز يُضعف منطق «الحرب الباردة الجديدة» الذي كان سائداً في الخطاب الاستراتيجي، ويستبدله بمنطق تحالفات مؤقتة وتوزيع أدوار حسب المصالح.

ثالثاً: انفتاح مشروط وليس تحالفاً استراتيجياً كاملاً

من المهم التأكيد على أن أوروبا لا تنتقل إلى المعسكر الصيني، لكنها تفاوض من موقع المصلحة؛ فهي تتعامل مع الصين على أساس التعاون والتعارض في الوقت ذاته. فهي تنحو نحو التعاون الانتقائي حيث تتطابق المصالح، والتعارض حيث تتقاطع القيم الأساسية، مثل حقوق الإنسان أو قواعد المنافسة العادلة.

هذا المنحنى يُعرف في التحليل السياسي بالتخلص من المخاطر (De-risking) أي الحرص على الاستفادة من الشراكات الاقتصادية مع الصين مع تقليل التعرض للمخاطر الاستراتيجية والاعتماد الكامل عليها، خصوصاً في سلاسل التوريد الحساسة والتقنيات الاستراتيجية.

وبالتالي، فإن رغبة أوروبا في التفاعل مع الصين لا تلغي حقيقة أنها تظل حذرة تجاه بعض القضايا الجوهرية، مثل حماية الملكية الفكرية،

والسيطرة على انتقال التكنولوجيا الحيوية والاستراتيجية، واحترام حقوق الإنسان. هذه المخاوف لم تختفِ، بل تحوّلت إلى أدوات ضغط تفاوضية تُستخدم لتعزيز شروط التعاون وضمان ألا تكون أوروبا في وضع ضعف أمام مراكز القوة العالمية الأخرى.

وماذا عن الموقف الأمريكي حيال هذه التطورات؟ هل ثمة مخاوف حقيقية؟ وهل تجاوزت فرنسا وأوروبا حدود المقبول لدى الولايات المتحدة؟

ثمة سؤال محوري لا يمكن تجاوزه في سياق الانفتاح الفرنسي والأوروبي على الصين: هل تعتبر الولايات المتحدة هذا التحول تهديداً صريحاً لمصالحها، وهل تجاوز الأوروبيون «الخطوط الحمراء» في العلاقات الاستراتيجية؟ الإجابة ليست بنعم أو لا، بل هي أكثر تعقيداً من غير شك، وتكشف عن نزاع أعمق في تصور الأطراف لمكانتها في النظام الدولي المستقبلي.

فمن منظور واشنطن، لا يُنظر إلى الانفتاح الأوروبي على الصين — في حد ذاته — كتحوّل عدائي أو انقلاب في التحالف، وإنما كإشارة إلى إعادة صياغة أوروبا لموقعها في منظومة القوى متعددة الأقطاب. ومن جانبه، يرى الاتحاد الأوروبي أن مسعاه هذا يقود إلى تحقيق توازن بين التزامات التحالف مع الولايات المتحدة وضرورة إدارة التنافس الاقتصادي والتكنولوجي مع الصين، وهو نهج يسمى "الانخراط الذي يوازن المخاطر»(de-risking) بدل الانفصال الكامل أو الاصطفاف الموحّد مع أي طرف.

لكن ماذا يحصل إذا رأت واشنطن في هذا التوازن الأوروبي تهديداً؟ تشير الأدلة إلى أن الإدارة الأميركية — لا سيما في خطابها الاستراتيجي الحديث — تعترف بوضوح بأن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يكون امتداداً أعمى لإرادة واشنطن، ومع ذلك، يمكن أن يؤدي اعتماد أوروبا على الصين في بعض المجالات الاقتصادية والتكنولوجية إلى قلق حقيقي لدى صانعي القرار الأميركيين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن واشنطن لم تُعلن حتى الآن عن «خط أحمر» صارم في وجه التفاعل الأوروبي مع الصين، طالما أن أوروبا لا تنخرط في تحالفات أمنية أو تقنية عسكرية تشكل تهديداً مباشراً لمكانة الولايات المتحدة. بمعنى آخر، التوترات الحالية هي "توتر إدارة مصالح" وليست «توتر انقسام حاد» مثل الذي رأيناه بين واشنطن وبكين في ملفات مثل تايوان أو بحر الصين الجنوبي.

لكن هذا لا يعني أن ردود الفعل الأميركية ستكون بلا أثر، ففي الميدان الاقتصادي، هناك توجه أميركي مع حلفائه لخفض الاعتماد على الإمدادات الصينية من المعادن الحيوية والتقنيات الحساسة، بما في ذلك مبادرات لإنشاء تجمعات تجارية بديلة وتشجيع الاستثمار في التعدين والتكنولوجيا داخل حلف شمال الأطلسي، وهو ما يوضح قلقاً واضحاً لدى واشنطن من التشابك الاقتصادي الأوروبي الصيني إذا لم يُدار بعناية.

ثم لا يمكن إغفال أن بعض المواقف الأوروبية الرسمية تُبدي تحفظات على التدخلات الأميركية في شؤونها الداخلية، وهو ما

يُعتبر مؤشراً إضافياً على توتر حقيقي في العلاقات عبر الأطلسي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المعطيات، فإن الانفتاح الأوروبي على الصين ليس تهديداً وجودياً لمصالح الولايات المتحدة، ولكنه يُعد مؤشراً على إعادة ترتيب أولويات أوروبا تجاه مصالحها الخاصة داخل نظام دولي يتسم بتنافس أميركي-صيني.

والخطوط الحمراء الأميركية قد تظل واضحة في المجالات الأمنية والتكنولوجية الحساسة، لكن الردّ الأميركي المحتمل لن يكون رفضاً قاطعاً للتفاعل الأوروبي مع الصين، بل محاولة لإعادة تكييف التحالف عبر توسيع التعاون الثنائي حول القضايا التي ترى واشنطن أنها تؤمن مصالح كلا الطرفين، مثل الأمن التكنولوجي، وسلاسل التوريد، والاستقرار في النظام التجاري العالمي.

المصادر:

Clingendael Institute. European Strategic Autonomy in Security and Defence. The Hague: Clingendael Institute, 2024.https://www.clingendael.org/publication/european-strategic-autonomy-security-and-defence

Clingendael Institute. Quest for Strategic Autonomy? Europe Grapples with the USChina Rivalry. The Hague: Clingendael Institute, 2025. https://www.clingendael.org/publication/quest-strategic-autonomy-europe-grapples-us-china-rivalry

Emarat Al-Youm. "الدول الأوروبية تمضي «على مضض» للتقارب مع الصين." Emarat Al-Youm, May 19, 2025. https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2025-05-19-1.1945649

Élysée. Joint Statement Between the French Republic and the People's Republic of China on Enhancing Global Governance. Paris, France, December 5, 2025. https://www.elysee.fr/en/emmanuel-macron/2025/12/05/joint-statement-between-the-french-republic-and-the-peoples-republic-of-china-on-enhancing-global-governance

Shambaugh, David. “How China Perceives European Strategic Autonomy.” The Chinese Journal of International Politics 16, no. 4 (2023): 482–504. https://academic.oup.com/cjip/article/16/4/482/7332163

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org